

منظمة العفو الدولية تتدعو لشفافية تامة في التحقيق الذي تجريه بعثة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو في مقتل مون بالاج وأربن زهيلاديني

تدعو منظمة العفو الدولية لشفافية تامة في التحقيق الذي تجريه شرطة بعثة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو (يونيميك) في مقتل اثنين من ألبان كوسوفو هما مون بالاج وأربن زهيلاديني خلال مظاهرة جرت في NM فبراير/شباط OMMT دعت إليها المنظمة غير الحكومية المسماة تقرير المصير.

وقُتل الرجلان خلال مظاهرة جرت في بريستينا ضد الاقتراح الذي نُشر مؤخراً حول الوضع المستقبلي لكوسوفو والذي قدمه المبعوث الخاص للأمم المتحدة مارتي أهتيساري.

وبحسب ما ورد دخل رجل ثالث في غيبوبة في يورأس بوندستيل، بينما يظل عدد آخر من الأشخاص، بحسب منظمة تقرير المصير، في المستشفى، بعضهم بحالة حرجة. وبحسب ما ورد أصيب حوالي UM شخصاً، بينهم خمسة من أفراد الشرطة بجروح، بما في ذلك بواسطة الغاز المسيل للدموع.

ونُشر حوالي RMM عنصر من جهاز شرطة كوسوفو والشرطة المدنية التابعة لبعثة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو (يونيميك)، ومن ضمنهم وحدات خاصة تابعة للشرطة من دول بينها رومانيا وأوكرانيا من أجل المظاهرة التي ضمت PMMM شخص. وبحسب ما ورد حدث إطلاق النار بعدما منعت الشرطة المتظاهرين من الاقتراب من المباني الحكومية. واستُخدم الغاز المسيل للدموع لتفريق المسيرة التي كانت سلمية بمعظمها، وجلس بعض المشاركين فيها على الطريق أمام الشرطة. وقالت إحدى شاهدات العيان لمنظمة العفو الدولية إن الغاز المسيل للدموع استُخدم بعد مضي قرابة الساعة. وقد استدارت للهروب من الغاز المسيل للدموع لحظة استخدامه؛ وعندما فعلت ذلك أصيبت في ظهرها برصاصة بلاستيكية. وبحسب ما ورد تم جمع أربعة أنواع مختلفة من الرصاص المطاطي أو الرصاص الفولاذي المغلف بالبلاستيك من مسرح الحادثة بعد انتهاء المظاهرة.

وبحسب ما قاله نائب مفوض شرطة يونيميك تريغف كالينبرغ، سيتولى فريق استقصاء خاص يضم أفراداً في كل من الشرطة الدولية وجهاز شرطة كوسوفو لم يُنشروا خلال المظاهرة. وبحسب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة جواشيم روكر، يشارك أيضاً نائب عام دولي من دائرة العدل التابعة ليونيميك في التحقيق الذي سيخضع لمراقبة مفتشية شرطة كوسوفو المسؤولة عن الإشراف على جهاز شرطة كوسوفو.

وتحث منظمة العفو الدولية على إجراء هذا التحقيق وفقاً لمبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة التي تحدد العناصر الضرورية للتحقيق الفعال والمستقل والحيادي. وينبغي أن يتضمن التحقيق تحليلاً لجميع الأدلة والأقوال الفعلية والوثائقية المستمدة من الشهود وأن يجريه أشخاص مشهود لهم بالحيادة والكفاءة والاستقلالية. ومن الأهمية بمكان بأن يكون مثل هذا التحقيق مستقلاً عن أية مؤسسة أو هيئة أو شخص قد يكون خاضعاً للتحقيق. لذا فإنه في هذه الظروف الراهنة، من الضروري أن تضم هيئة التحقيق خبراء مستقلين في علم الأمراض الجنائي والمقذوفات والسيطرة على الجموع وتحري مسرح الجريمة.

وتشعر المنظمة بالأسف لأن سحب اختصاص مكتب المظالم على ما يفعله أو يغفله أفراد يونيميك في مطلع العام OMMS وتقاوس يونيميك عن تشكيل لجنة استشارية لحقوق الإنسان، تُعنى بمراجعة الشكاوى المقدمة ضد يونيميك، أدى إلى عدم وجود أية هيئة داخل كوسوفو تتمتع بالكفاءة لإجراء تحقيق مستقل وحيادي بالكامل.

ويجب أن ينظر التحقيق في الملابس التي لجأت فيها شرطة يونيميك إلى استخدام القوة ومدى استخدامها لهذه القوة. وبشكل خاص ينبغي أن يُقيم التحقيق ما إذا كان استخدام القوة والأسلحة النارية يتماشى مع المبادئ التوجيهية المتبعة لدى يونيميك حول استخدام الرصاص المطاطي أو الرصاص المطلي بالبلاستيك، ويتماشى مع القانون الوطني والقانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. بصفة خاصة، يجب أن ينظر التحقيق في قواعد الاشتباك، بما في ذلك تقييم المخاطر الذي يجري مقدماً ويؤدي إلى نشر قوات مسلحة مزودة برصاص مطاطي، وفي الأوامر التي أُعطيت لوحدات شرطة يونيميك المعنية.

وتحث منظمة العفو الدولية على وجوب إجراء التحقيق بصورة سريعة وحيادية، وإعلان النتائج على الملأ بأسرع وقت ممكن عملياً. وأي أفراد في شرطة يونيميك يشتبه في أنهم ارتكبوا سلوكاً غير قانوني يجب أن يُوقفوا فوراً عن الخدمة؛ ولا يجوز إعادتهم إلى أوطانهم، بل يجب أن يظلوا في كوسوفو إلى أن يحدد التحقيق ما إذا كانت هناك أسس للمقاضاة الجنائية. وفي هذه الحالة ينبغي على الممثل الخاص للأمين العام أن يطلب فوراً من الأمين العام للأمم المتحدة رفع الحصانة من المقاضاة الممنوحة لأعضاء بعثة يونيميك ووقف المشتبه بهم عن الخدمة بانتظار توجيه تهم رسمية إليهم.

وتنوه منظمة العفو الدولية باستقالة وزير الداخلية فاطمير ركسهيبي يوم الاثنين، حيث قبل تحمل "المسؤولية المعنوية" عن الوفيات. كذلك تنوه المنظمة باستقالة مفوض شرطة يونيميك ستيفن كورتيس، استجابة لطلب من الممثل الخاص للأمين العام. وتحت المنظمة كلا المسؤولين السابقين على التعاون الكامل مع التحقيق في الوفيات.

كذلك يساور منظمة العفو الدولية القلق إزاء الأنباء التي وردت، بما في ذلك من جانب مؤسسة مكتب المظالم، والتي أفادت أن الإجراءات المتخذة ضد اللين كورتي، زعيم منظمة تقرير المصير وأحد منظمي المظاهرة، كُتبت عن الصحافة والجمهور، بمن في ذلك والد اللين كورتي. وبحسب المعلومات التي تلقتها منظمة تقرير المصير، اتهم اللين كورتي بالتحريض على العنف، وسيُعتقل لمدة PM يوماً آخر، بانتظار انتهاء التحقيقات. وتحت مظلة العفو الدولية دائرة العدل في يونميك على أن تضمن كلما أمكن بأن تكون جميع المحاكمات مفتوحة وعلنية وأن يُمنح جميع الأشخاص المعتقلين الحقوق التي يكفلها القانون المعمول به، على أن تضع نصب عينيها حقوق المتهمين وحقوق الضحايا والشهود.

خلفية

الرصاص المطاطي أداة صدم حركية قد تشكل في بعض الظروف قوة مميتة، ولذا يجب اعتبارها للأغراض العملية أسلحة نارية. ولا يجوز استخدامها إلا من جانب أفراد مدربين على الأسلحة النارية، وعندها على نحو يتقيد بشكل صارم بالمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. وهي تشير من جملة أمور إلى أنه "يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين عدم استخدام أسلحة نارية ضد الأفراد إلا في حالات الدفاع عن النفس أو لدفع خطر محقق يهدد الآخرين بالموت أو بإصابة خطيرة". ووفقاً لمصادر الشرطة، تنص المبادئ التوجيهية المعتمدة لدى يونميك على أنه لا يجوز استخدام هذا الرصاص من مسافة قريبة ولا يجوز تصويبه فوق الخصر.

وينبغي على شرطة يونميك وضع قواعد صارمة لصرف هذه الأسلحة والذخائر، ومراقبة كل طلقة تُطلق؛ وعليها أيضاً أن تشترط قيام الهيئات المكلفة بإنفاذ القوانين برفع تقارير منتظمة حول مثل هذا الاستخدام إلى السلطة التشريعية، كذلك عليها أن تضع إجراءات لمعالجة غياب وجود أثر جنائي للمقتوفات في الطلقات البلاستيكية والرصاص المطاطي من أجل السماح بمراقبة كافية، وحيث تدعو الضرورة، التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين عند استخدام هذه المعدات.

وقد أثارت منظمة العفو الدولية سابقاً بواعث قلق إزاء استخدام القوة المفرطة والأسلحة النارية من جانب الشرطة المدنية التابعة ليونميك وجهاز شرطة كوسوفو على السواء، مع مفوض الشرطة السابق كاي فينروب من جملة أشخاص آخرين، وفي التقرير الذي رفعت المنظمة في يوليو/تموز OMMS إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.